متابعات (2)

«جهود علماء المالكية في تقعيد الفقه المالي»

موضوع يوم تكويني نظمه مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة والسلوك التابع للرابطة المحمدية للعلماء

في إطار الأنشطة العلمية التي يقوم بها مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة والسلوك التابع للرابطة المحمدية للعلماء، للتواصل مع باحثي وطلبة الجامعات المغربية، نظم يوما تكوينيا لفائدة طلبة ماستر: «فقه المعاملات المالية في المذهب المالكي وتطبيقاته المعاصرة» التابع لشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس. في موضوع: «البحث في المذهب المالكي» (الحلقة الثانية): «جهود علماء المالكية في تقعيد الفقه المالي» وذلك يوم الأربعاء 26 رجب 1432 هـ الموافق لـ29 يونيو 2011م.

وقد أشرف على تأطيره كل من: الأستاذ الدكتور عبد الله معصر رئيس المركز، والأستاذ الدكتور الجيلالي المريني منسق الماستر، والدكتور عبد الحق يدير رئيس شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم

الدكتور عبد الله معصر
رئيس مركز دراس بن إسماعيل لتقريب
المذهب والعقيدة والسلوك
عبد الحق يدير
والعلوم الإنسانية
س فاس
fancy
Extra doux

الإنسانية سايس فاس.

وبعد الافتتاح بآيات بينات من الذكر الحكيم.

استهل الدكتور عبد الله معصر رئيس المركز كلمته بقراءة الفاتحة على فضيلة روح الفقيد العلامة أحمد لسان الحق، الذي كان علما من أعلام الاقتصاد الإسلامي ورائدا من رواد الحركة الوطنية، مسيرته العلمية مليئة بالعطاء والجهاد لتعليم الدين الإسلامي، ترك مؤلفات كثيرة في الاقتصاد الإسلامي منها: «منهج الاقتصاد الإسلامي في إنتاج الثروة واستهلاكها» فكان بحق حسب شهادة الدكتور من أفراد الخلائق الذين جمع الله بهم شتات هذا العلم.

وفي هذا الإطار عبر الدكتور عن أمله أن يخرج من هؤلاء الطلبة النجباء من يخلف هذا العالم الكبير ويحمل المشعل من بعده ويسير على نهجه في علم الاقتصاد الإسلامي.

بعد ذلك تناول الكلمة الدكتور الجيلالي المريني منسق الماستر تحدث فيها عن تميز المذهب المالكي في الفقه وخاصة في جانب المعاملات المالية، لسعة أدلته وقواعده ولمرونته وقدرته على الاجتهاد والتجدد لاسيعاب ومواكبة التطورات ومستجدات الحياة المعاصرة، كما تحدث عن جهود المالكية في تقعيد الفقه المالي...

وأشاد بما تقوم به وحدة فقه المعاملات المالية في المذهب المالكي في هذا المجال، من خلال البحوث العلمية المتميزة التي تنجزها الوحدة ضمن الشروط العلمية المعرفي للبحث الفقهي، فقد استطاعت أن تحقق نتائج طيبة

على مستوى المغرب وحتى على مستوى العالم الإسلامي، وكنموذج من أبحاثها العلمية «بيع المرابحة» فقد كان التعامل به مباحا حسب ما أفتت به المجامع والهيئات الفقهية بالشرق ولما اشتغلت عليه الوحدة بالدراسة والبحث والتأصيل خلصت إلى أنها معاملة غير مشروعة، وهذا ما أكده مؤخرا مجموعة من البنوك في الشارقة وأبو ظبي والمجامع الفقهية فصرحوا بأن بيع الليزنك أكبر كارثة حلت بهم في الاقتصاد الإسلامي ومنعوا التعامل به. فكان الدراسة التي قامت بها الوحدة موفقة ونتائجها صائبة وسديدة ولله الحمد.

وزفي هذا الصدد نوه الدكتور بعلماء المغرب المالكين المتخصصين في فقه المعاملات المالية الذين يحترمون الخلاف ويحققون المسائل، ولا يصدرون الأحكام مجارات للغير، وإنما يسلكون في ذلك منهج الدراسة التحقيق، والتأصيل والاستدلال، وربط كل ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية لمواكبة القضايا الاقتصادية المعاصرة.

أما الدكتور عبد الحق يدير فقد أكد على أهمية البحث في معاملات المالية والتقعيد لها وتأصيلها، لأنه مشروع الأمة الإسلامية، وبه يعرف المسلم حكم الله في كل معاملة مالية قبل الإقدام عليها.

ولحجم هذا المشروع على الطلبة والباحثين في هذا المجال أن تكون هممهم عالية وأن يتحلوا بالصدق والإخلاص والجد والبحث المتواصل وفق منهج علمي سديد. حتى يحصل النائج التي ترضي الله عز وجل وتحقق النفع العام للأمة الإسلامية.

وفي الختام أكد الدكتور عبد الله معصر على ضرورة البحث العلمي لأنه السبيل إلى تقدم الدول، وشدد على عدم مجارات الشرق في كل كتاباتهم، وأن على الباحثين الرجوع إلى مصادر الفقه المالكي بالغرب الإسلامي وخصوصا كتابات المغاربة لأن فيها كنوزا علمية ومادة غزيرة في الاقتصاد الإسلامي لكن لسوء الطبع يجعل الطلاب يعزفون عن قراءتها.

ثم حثهم على الجد والاجتهاد وأن يكونوا في مستوى البحث العلمي ومستوى المسؤولية ومستوى الشهود الحضاري.

بعد ذلك فُتح المجال للطلبة الباحثين الذين أعربوا بدورهم عن أهمية هذا اللقاء الذي فتح لهم آفاق البحث العلمي في الفقه المالي، من خلال النقاشات والتوجيهات العلمية المنهجية التي أتحفهم بها الأساتذة المبرزين في فقه المعاملات المالية في المذهب المالكي.